

بسم الله الرحمن الرحيم



حزب العدالة والتنمية
حصيلة عمل النائب البرلماني
الدكتور عبد الله بوانو
دائرة الإسماعيلية - كروان
عمالة مكناس

الولاية التشريعية الثامنة 2007-2012



التصميم

0	التصميم
1	التصميم
2	1. شكر و تقدير
3	2. ميثاق منتخب حزب العدالة والتنمية
4	3. الدكتور عبد الله بوانو: بطاقة تعريف
6	4. لماذا الحصيلة؟
7	أ- الوظيفة الرقابية
8	ب- الوظيفة التشريعية
8	ت- الوظيفة الدبلوماسية
8	ث- الوظيفة السياسية
8	ج- الوظيفة التواصلية
10	6. حصيلة العمل الرقابي
11	أ- قضايا التخليق وإصلاح الإدارة المغربية
16	هـ- تدخلات في إطار المادة 66 من النظام الداخلي لمجلس النواب:
19	7. حصيلة العمل التشريعي
22	8. التواصل والإعلام
24	9. الالتزامات المالية الشهرية
25	10. المعوقات وإكراهات العمل
26	11. ملحق للمقالات التي أصدرها النائب الدكتور عبد الله بوانو
26	المساء العدد : 459 الثلاثاء 11 مارس 2008
26	التجديد الأربعاء 12 مارس 2008
26	وفد برلماني يزور زاوية ابن صميم للوقوف على تفويت العين
27	التجديد 2008/03/04
27	"بوانو" يصف مشاورات الداخلية حول التقطيع الانتخابي شكلية و"مجاهد" يعتبرها انتقائية
28	لقاء دراسي للفريق حول التقطيع الجماعي:
29	يجب تجاوز مرحلة المراسيم التنظيمية إلى التقنين
29	انطلاق التشاور حول التقطيع الجماعي
30	العدالة والتنمية تحذر من الإقصاء وتطالب بتقنين التقطيع
31	وزير الداخلية يلتقي بلجنة الداخلية والبنيات الأساسية بمجلس النواب
31	في إطار الزيارة الميدانية لفريق العدالة والتنمية لمنطقة أنفكو
31	"بوغابة" الذي يتواطأ مع الكبار ويسلط عصى العقوبة على ضعاف المواطنين
32	المساء العدد 629 الخميس 25 سبتمبر 2008
32	وزارة الداخلية تفرض قراراتها على الحكومة والمعارضة
33	وزير الداخلية يعلن إعادة التقطيع الجماعي لانتخابات 2009
33	العدالة والتنمية يخوف من الخلفيات السياسية للتقطيع الجديد
33	تفاعلات مهرجان تذوق الخمر بمكناس
33	وزير الداخلية يعتبر النشاط تجاريا ويقر بعدم الترخيص له
35	تدخل في إطار المادة 66

1. شكر و تقدير

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

إن الحصيلة التي نحن بصدد تقديمها هي حصيلة جهد جماعي شارك فيها إلى جانب النائب البرلماني إخوانه في فريق العدالة والتنمية مجلس النواب، ومناضلو ومناضلات الحزب يمكننا س، وثلة من المتعاونين والمتعاونات من المختصين والمهتمين الفضلاء، الذين لم يبخلوا بأوقاتهم وجهدهم في إبداء آرائهم ومناقشة بعض مشاريع ومقترحات القوانين. ثم بفضل تعاون المصالح الإدارية الخارجية. وهذه الحصيلة هي جزء من حصيلة العمل النيابي للحزب، تم تحقيقها بتوفيق الله تعالى وعونه، ثم بتضافر جهود الإخوة والأخوات الصادقين، الأبناء البررة للمشروع الإسلامي، وحملة مصابيح الإصلاح والتغيير وخدمة الوطن.

فإلى هؤلاء جميعا وإلى المواطنين الشرفاء الغيورين الذين شرفونا بمنح ثقتهم لتمثيلهم في البرلمان نتوجه بشكرنا الخالص وتقديرنا الأخوي. ونجدد لهم الالتزام بالمبادئ التي على أساسها انخرطنا في العمل السياسي، وبالتعاون على تحقيق المصالح العامة للبلاد والمواطنين . مجددين العزم على خدمة مصالحهم والتعاون معهم على ما فيه رضا الله ومصلحة الوطن. في جو من الشفافية والنزاهة والصدق في القول والعمل.

وما توفيقني إلا بالله.

2. ميثاق منتخب حزب العدالة والتنمية

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾
[المائدة:1]

في هذه الآية يوجب الله تعالى على كل مؤمن الوفاء بالعهد سواء الذي بينه وبين الله، أو الذي بينه وبين عباده. وقد تعاقدنا منذ أن تم ترشيحنا وتكليفنا من طرف حزب العدالة والتنمية لتمثيل سكان دائرة الإسماعيلية بمكناس بمجلس النواب عن الولاية التشريعية 2002-2007. والتزمنا بما يلي :

الالتزامات العامة

بدل ما في استطاعتي لأداء واجباتي البرلمانية و إتقانها.
أداء مبلغ مالي إجمالي شهري للحزب طيلة مدة انتدابي.
الانضباط لقرارات الأمانة العامة، والفريق النيابي.
التصريح بممتلكاتي.

المواظبة على الحضور الجلسات العامة للبرلمان واجتماعات اللجان البرلمانية، واجتماع الفريق.
فتح مكتب للتواصل بقر الدائرة الانتخابية.

الالتزامات الخاصة

التعاون في دائرتي الانتخابية مع هيئات الحزب والإقليمية والمحلية وفق برنامج عمل دوري مشترك.

التسيق والتشاور مع الكتابة الإقليمية التي تتكلف بتوفير مكتب للنائب وشخص مكلف به، داخل أحد مقر الحزب بالدائرة.

إعداد حصيلة سنوية مكتوبة لعملي البرلماني، أرفع نسخة منها في آخر كل سنة تشريعية إلى كل من الكتابة الإقليمية ومكتب الفريق.

3. الدكتور عبد الله بوانو: بطاقة تعريف



🏆 من مواليد 14 فبراير 1965. متزوج،
وأب لأربعة أبناء.

🏆 حاصل على الدكتوراه في الطب العام
1996. اشتغل طبيبا بمكناس منذ 2000.

🏆 نائب برلماني عن دائرة الإسماعيلية -
كروان 2002-2007

🏆 نائب برلماني عن دائرة الإسماعيلية -

كروان 2007-2012

🏆 عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية.

🏆 الكاتب الجهوي لحزب العدالة والتنمية بجهة مكناس تافيلالت

🏆 عضو المكتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

🏆 عضو مجلس الشورى لحركة التوحيد والإصلاح.

🏆 منسق قافلة المصباح التواصلية للفريق النيابي للعدالة والتنمية
لجهة مكناس تافيلالت.

🏆 عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب. منسق شعبة
الداخلية.

🏆 عضو لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية بمجلس
النواب (أمين اللجنة).

🏆 عضو مجموعات الصداقات البرلمانية (العراق، الموزنبيق،
التشيك).

🏆 مستشار بالجماعة الحضرية لمكناس.

🏆 مقرر الميزانية بمجلس الجماعة الحضرية لمكناس.

🏆 عضو المؤتمر الشعبي الإسلامي.

- عضو مجلس أمناء المنتدى الشبابي العالمي. 
- رئيس تحرير جريدة عصر جهة مكناس تافيلالت. 
- مدير جريدة التواصل الطلابي. عضو المكتب الوطني لشبيبة العدالة والتنمية 2002-2004. 
- نائب الكاتب الجهوي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب 2001-2003. 
- المشرف الجهوي على عمل الشبيبة 2000-2002. 
- عضو اللجنة التنفيذية لطلبة الوحدة والتواصل 1996-2000. 
- عضو الكتابة الإقليمية للحزب بكميم 1997-1999. 
- رئيس جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الصحة بكميم 1997 - 1999. 
- نائب رئيس جمعية الأطباء والصيدالة بكميم 1997 - 1999. 

4. لماذا الحصيلة؟

لكي يؤدي البرلمان دوره الدستوري والديموقراطي المنوط به لابد من وجود أحزاب وبرلمانيين يؤمنون بالقيم المنتجة لهذه المواصفات ، ويبدلون جهدهم في تمثلها أثناء ممارستهم لدورهم البرلماني؛ سواء في علاقتهم بالمواطنين الذين يمثلونهم ، أو بالمؤسسة البرلمانية التي ينتمون إليها. بمعنى آخر، إن البرلماني الديمقراطي هو الذي يساهم في بناء مؤسسة برلمانية تعزز بناء الديمقراطية ويجب أن تتوفر فيه المواصفات الآتية:

أن يكون ممثلا لكل فئات الشعب: وذلك بأن يكون منتخبا بشكل حر ونزيه متغاليا عن النعرات العرقية والمصالح الفئوية والمذهبية في أدائه البرلماني ، ومنحازا للعدل والإنصاف والمصلحة العامة.

أن يكون تعاونا ويعمل في شفافية يقدم للمواطنين ولصحافة وهيئات المجتمع المدني كافة المعلومات والتقارير التي تتوفر عليها والتي قد تهم ملفات وقضايا وسياسات وطنية أو محلية.

أن يكون التواصل معه سهلا بحيث تكون له استراتيجية تواصلية واضحة تمكن المواطنين فرادى وجماعات من عرض قضاياهم أو اقتراحاتهم التي تدخل في صلاحيات النائب.

أن يكون خاضعا للمساءلة : من طرف المواطنين ورجال الإعلام والصحافة وهيئات المجتمع - المساءلة الرسمية / الشعبية - بحيث تحقق هذه المساءلة التقويم الموضوعي لحصيلة العمل بالنظر إلى طبيعة التكليف.

أن يكون فعالا : وذلك بتفعيل الصلاحيات الدستورية المخولة له في المجال التشريعي والرقابي والديبلوماسي وهو ما يتأتى من خلال المشاركة الفاعلة في أعمال اللجان البرلمانية المتنوعة والجلسات العامة ولجان تقصي الحقائق وغيرها من أوجه النشاط البرلماني.

إن تقديم حصيلة عمل النائب البرلماني واطنين، ومناقشتها تفرضها جملة أمور من أهمها:

التعبير العملي عن احترام المواطنين الذين اختاروا مرشح حزب العدالة والتنمية بحرية ونزاهة ووضعوا ثقتهم فيه.

المساهمة في رفع وعي المواطن بثقافة الجودة في العمل السياسي عموما والعمل البرلماني خصوصا بما يعمل على رفع مستوى النقاش العمومي وتتويج مجالاته وتجاوز الحديث التقليدي عن الفساد والمفسدين كلما اقترب موعد الانتخابات.

تمكين المواطن من حق تقييم وتقويم عمل المنتخبين وتوفير فرصة تدريبية لممارسة هذا الحق أثناء عرض ومناقشة الحصيلة.

5. ما هي مهام النائب البرلماني؟

تحدد مهام النائب البرلماني انطلاقا من مهام البرلمان نفسه، كما يحددها الدستور والقانون والأعراف الديموقراطية، وبما يقتضيه تمثيله للأمة من اهتمام بأمور المواطنين، والدفاع عن قضاياهم، ومن جملة المهام التي يضطلع بها النائب البرلماني المهام الآتية:

أ- الوظيفة الرقابية

وتقتضي متابعة العمل الحكومي ومساءلة الحكومة بشأنه وفق الأدوات الرقابية المعتمدة دستوريا مناقشة التصريح الحكومي والتصويت عليه /منح الثقة للحكومة، ملتمس الرقابة / الأسئلة الآنية والشفوية والكتابية / حضور أشغال اللجان الدائمة / تفعيل المهام الاستطلاعية المؤقتة / تفعيل مقتضيات المادة 66 من النظام الداخلي لمجلس النواب / الاجتماع المباشر مع الوزراء ومدارسة مذكرات قطاعية / الاتصال المباشر مع السلطات الترابية والمصالح الخارجية للتعاون على خدمة مصالح المواطنين.

ب- الوظيفة التشريعية

وتقتضي مدارس مشاريع ومقترحات القوانين، وتقديم التعديلات والمصادقة عليها/ تقديم مقترحات القوانين/ القراءة الجديدة للقانون بطلب من جلالة الملك/ مناقشة مشروع قانون المالية / الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية / اقتراح مراجعة الدستور.

ت- الوظيفة الدبلوماسية

وتقتضي المشاركة الفاعلة والتواصل البناء مع وفود برلمانيي الدول الأخرى، سواء تلك التي تزور المغرب أو التي يزورها النواب المغاربة، واستغلال هذه الفرص للتعريف بالمغرب وقضاياها، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية. ودعوة الوفود لزيارة المغرب وتشجيع الأجانب على الاستثمار، وتقديم كل خدمة يراها في مصلحة الوطن.

ث- الوظيفة السياسية

وتقتضي مساهمة النائب البرلماني في تفعيل دور المؤسسة البرلمانية التي هو عضو فيها وفي تنشيط النقاش السياسي بدائرتة كما في عموم الوطن عبر المشاركة في الندوات الفكرية والبرامج التلفزية والإذاعية والكتابة الصحفية وغير ذلك من مختلف الوسائل والمناسبات التي تتركس في الواقع المسؤولية السياسية للنائب وتجعل منه عضوا فاعلا في المشهد الحزبي والسياسي المحلي والوطني.

ج- الوظيفة التواصلية

لا يمكن للنائب البرلماني أن يقوم بالوظائف السابقة دون اعتماد التواصل الفعال مع المواطنين الذين يمثلهم، إذ ينبغي له أن يكون معبرا

صادقا عن آمالهم وآلامهم. ولا يتم ذلك إلا بمعاشيتهم والقرب منهم
والاطلاع على أوضاعهم عن كثب.



6. حصيلة العمل الرقابي

تعتبر الأسئلة الآنية والشفوية والكتابية الأداة الدستورية الرقابية على عمل الحكومة، إضافة إلى المذكرات والملتمسات، كما يتم استغلال كل المناسبات والفرص المتاحة، سواء في أشغال البرلمان أو خارجه، لمناقشة قضايا المواطنين بصفة عامة، والقضايا الجهوية والمحلية بصفة خاصة. و نظرا لكثرة الأسئلة بأنواعها وتنوع القضايا المثارة في الأسئلة والتدخلات، التي بلغت خلال السنة التشريعية 2007-2008 أزيد من 50 سؤالاً كتابياً 121 سؤالاً شفويًا ، مقارنة مع الولاية التشريعية السابقة كاملة والتي بلغت سوى 170 سؤالاً كتابياً و 150 سؤالاً شفويًا ، لذلك اخترنا عرض جملة من الأسئلة من حصيلة العمل الرقابي بحسب القضايا لا بحسب القطاعات الحكومية، وهي موزعة على الشكل الآتي:



أ- قضايا التخليق وإصلاح الإدارة المغربية

تعتبر قضايا تخليق الحياة العامة، ومحاربة أشكال الفساد والقضاء على الرشوة من أولى الأولويات التي انكب عليها فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، حيث ساهم النائب البرلماني عبد الله بووانو في طرح مجموعة من الأسئلة نذكر من جملتها:

- 🔦 الرشوة و الزبونية و تبديد ممتلكات الدولة
- 🔦 الانتشار العلني لتناول الخمر في ساحات الأسواق الممتازة
- 🔦 الحياد السلبي للسلطة في الانتخابات الأخيرة
- 🔦 مواجهة الفساد المالي
- 🔦 تنظيم حفل ترويج الخمر بمكناس
- 🔦 حفل للشواذ بمدينة القصر الكبير
- 🔦 الذبيحة السرية بأسواق الدار البيضاء
- 🔦 استغلال مقالع الرمال
- 🔦 مراقبة صفقات الجماعات المحلية
- 🔦 تفويت أراضي الجموع
- 🔦 استعمال السيارات النفعية في بعض الجماعات و الإدارات في غير ما أعدت له
- 🔦 الآثار السلبية الناتجة عن الاستغلال المفرط للمقالع بجهة طنجة تطوان
- 🔦 تزايد انتشار الدعارة و شبكاتها
- 🔦 التدهور الأمني الذي تعرفه بلادنا
- 🔦 تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العمومية
- 🔦 انتشار بيع و ترويج الخمر
- 🔦 الشقق المفروشة و شبكات الدعارة
- 🔦 تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العمومية
- 🔦 مرسوم نزع الملكية المتعلق بمعرض طنجة 2012

ب- قضايا العدل و الحريات

انطلاقاً من أن العدالة هي أساس استقرار المجتمعات، ومن كونها مدخلاً لمعالجة الأزمة الاجتماعية المتفاقمة ببلادنا ونظراً لكون قطاع العدل والقضاء يعرف اختلالات كبيرة فقد عمل النائب على تفعيل الآلية الرقابية بطرح مجموعة من الأسئلة نذكر بعض مواضيعها:

🔦 التضييق على الحريات العامة.

🔦 معاناة ساكنة المدن المغربية مع تصوير الأفلام الأجنبية

🔦 تجاوزات السلطة المحلية بمنطقة مرزوقة

🔦 الاستيلاء على أملاك جماعية و مخزنية بأرفود

🔦 أحداث سيدي إفني الأخيرة

🔦 عدم احترام مقتضيات القانون المتعلقة بالتصريح بتأسيس

الجمعيات

🔦 الإغلاق المفاجئ لدور القرآن



ج- قضايا اللامركزية والجماعات المحلية:

نظرا لما تكتسيه اللامركزية في تدعيم الديمقراطية و إرساء معاني دولة الحق و القانون، ولما لها من تأثير مباشر في حياة المواطن منذ حصوله على شهادة الولادة إلى التوقيع على رخصة الدفن، و يجب الاهتمام بقضايا الجماعات المحلية و نهوض [اطر وموظفي وعمال ووزارة الداخلية، فقد عمل النائب على تفعيل الآلية الرقابية بطرح مجموعة من الأسئلة نذكر بعض مواضيعها:

🔦 مآل قانون الجبايات المحلية

🔦 وضعية رجال الأمن

🔦 ضعف خدمات النقل الحضري في المدن المغربية

🔦 التقطيع الترابي

🔦 مراقبة صفقات الجماعات المحلية

🔦 ما يعترض إنجاز مشاريع المبادرة الوطنية من صعوبات وتعقيدات

🔦 تفويت أراضي الجموع

🔦 انتشار الأسواق غير المنظمة و الباعة المتجولين

🔦 وضعية مستخدمي الوكالة المستقلة للنقل الحضري بالرباط و سلا

🔦 استعمال السيارات النفعية في بعض الجماعات و الإدارات في غير ما أعدت له

🔦 ما تشهده المحطات الطرقية و الفضاءات المحيطة بها من

فوضى و اضطراب في أئمنة التنقل أيام الأعياد و العطل

🔦 أطباء مراكز حفظ الصحة التابعة للجماعات المحلية و مباراة الترقى

🔦 وضعية رجال الأمن و القوات المساعدة المحالين على التقاعد

🔦 نتائج و آفاق افتتاح مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- 🔦 مراقبة صرف مبالغ الدعم المقدمة من طرف مجالس الجهة للجمعيات
- 🔦 تحسين الحالة المادية للقوات المساعدة
- 🔦 دعم الوقاية المدنية
- 🔦 وضعية رجال السلطة المادية و التتقيات و الترقيات و دور مؤسسة الحسن الثاني
- 🔦 وضع لوائح انتخابية جديدة
- 🔦 التخطيط في إصدار و نشر النصوص القانونية المنظمة للجبايات المحلية
- 🔦 الوضعية القانونية للأطر العليا في الجماعات المحلية
- 🔦 الموظفون الأشباح بالجماعات المحلية
- 🔦 المغادرة الطوعية بخصوص موظفي الجماعات المحلية
- 🔦 مهام المفتشية العامة للإدارة الترابية
- 🔦 مشروع الميثاق الجماعي و إهمال معالجة أهم الإشكاليات
- 🔦 التأخر في إنجاز مشاريع التنمية البشرية المبرمجة
- 🔦 الانتخابات الجزئية الأخيرة
- 🔦 تفعيل نتائج الحوار الاجتماعي القطاعي بين وزارة الداخلية وبعض النقابات
- 🔦 تنظيم النقل السري خاصة في العالم القروي
- 🔦 مسطرة ترخيص استثنائي متعارضة مع قوانين التعمير

د- قضايا السكنى والتعمير و التجهيز

يعتبر مجال الإسكان من أهم المجالات التي أصبحت أساسية في حياة المواطن حيث يشهد باضطراد كبيراً، لذلك أعطى حزب العدالة والتنمية أولوية مركزية للنهوض بوضعية السكن و السكنى و البنيات الأساسية وضبط الاذتلاالات و آفاق تطوير القطاع ، وقد وقف النائب البرلماني على بعض مكامن الخلل و ساءل الحكومة عبر جملة من الأسئلة منها:

🔦 السكن الاجتماعي

🔦 ضمان المرافق الضرورية بالأحياء السكنية الجديدة

🔦 احترام قواعد الشفافية و المعايير الموضوعية في توزيع البقع

الأرضية في التجزئات التي تتجزها وزارة الإسكان و التعمير

🔦 معاناة بعض السكان مع البرنامج المخصص لإعادة الإسكان

بالجهة الشرقية

🔦 الخسائر الفادحة التي خلفها انهيار عمارة القنيطرة

🔦 الفيضانات الأخيرة ببعض المدن

🔦 مشكل إعادة إسكان العائلات المركبة بدور الصفيح

🔦 الفساد الذي يعرفه قطاع العقار بالمغرب

🔦 التسهيلات و الإعفاءات للمستفيدين من برنامج مدن بدون

صفيح

🔦 تأخر المصادقة على تصاميم التهيئة القطاعية الخاصة

🔦 خطر الرمال المالحة في البناء

🔦 وضعية بعض المسالك الطرقية مع حلول موسم الشتاء

و الثلوج

🔦 الاستغلال اللامشروع للرمال

🔦 الصيانة الطرقية

🔦 التأخر في إصدار المرسوم التطبيقي للقانون الجديد المنظم

للمقالع

ه- تدخلات في إطار المادة 66 من النظام الداخلي لمجلس النواب:
في إطار تفعيل المادة 111 من القانون الداخلي للمجلس، والتي تسمح
بإثارة مجموعة من القضايا المستعجلة والتي تهم الرأي العام الوطني،
تمت إثارة مجموعة من القضايا منها:

🏮 التنقلات التعسفية التي تعرفها وزارة الصحة مؤخرًا
🏮 التدخل العنيف ضد الطلبة بمكناس



د- قضايا جهة مكناس تافيلالت

تعيش جهة مكناس تافيلالت مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية، وقد كانت قافلة المصباح في دورتها الثانية السنة الماضية فرصة للإطلاع عن قرب على مشاكل الجهة، ومن جملة الأسئلة التي طرحها النائب و المتعلقة بجهة مكناس تافيلالت نذكر:

🔦 استمرار معاناة قبائل الأطلس المتوسط من البرد القاتل

🔦 وضعية قصور إقليم الرشيدية المتدهورة

🔦 إدماج إقليم الرشيدية في وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية

🔦 حاجة أحياء مدينة الرشيدية إلى إعادة الهيكلة

🔦 إنقاذ ساكنة قصر تاركة القديمة بالرشيدية من كارثة محققة

🔦 استفادة إقليم الرشيدية من الحافلات المكملة لخدمات السكك

الحديدية(سبراتور)

🔦 إصلاح مدخل الجماعة القروية بومية بدائرة ميدلت.

🔦 وضعية طرق وأزقة جماعة بومية بدائرة ميدلت

🔦 افتقار جماعة بومية بدائرة ميدلت للوكالات البنكية

🔦 تمكين ساكنة الجماعات القروية بقيادة تونفيت بدائرة ميدلت

من الإستفادة من الثروة الغابوية

🔦 انعدام المؤسسات الصحية بالعديد من الجماعات القروية

وهزال مستواها بجماعات أخرى بدائرة ميدلت

🔦 وضعية طريق بالجماعة القروية سيدي يحيى ايوسف بقيادة

تونفيت بدائرة ميدلت

ح- قضايا دائرة الإسماعيلية -كروان:

يسمح تسيير الجماعة الحضرية لمكناس بمعالجة كثير من المشاكل التي تعيشها المدينة ، حيث يتم حلها بطرق مباشرة أو بالتنسيق مع السلطات الترابية، ومع ذلك فله تم التدخل بواسطة الآلة الرقابية لطرح جملة من الأسئلة تهم الدائرة نذكر منها:

مشكل الواد الحار بقرية ابني امحمد بجماعة واد الرمان عمالة

مكناس

الوضعية الأمنية بالمدينة العتيقة بمدينة مكناس

غلاء فواتير الماء بتعاونية المسيرة قيادة عين عرمة عمالة

مكناس

مشكل الطرق بتعاونية المسيرة قيادة عين عرمة عمالة مكناس

القنطرة الرابطة بين آيت موسى وآيت الطالب علي وآيت

بنعيسى وآيت وشان بجماعة واد الرمان عمالة مكناس

مشكل الكهرباء بتعاونية المسيرة قيادة عين عرمة عمالة

مكناس

كهربة الدواوير بجماعة عين كرمة القروية عمالة مكناس

كهربة الدواوير بجماعة عين عرمة القروية عمالة مكناس

كهربة الدواوير بجماعة واد الرمان القروية عمالة مكناس

كهربة الدواوير بجماعة آيت ولال القروية عمالة مكناس

كهربة الدواوير بجماعة دار أم السلطان القروية عمالة مكناس

مواكبة وثائق التعمير للتطور العمراني لعمالة مكناس

برنامج تاهيل الانسجة القديمة بعمالة مكناس

المخطط الإقليمي لتحسين وتنظيم المرافق العمومية بعمالة

مكناس

تحسين السلامة الطرقية بعمالة مكناس

وضعية النقل المزدوج بعمالة مكناس

إصلاح قطاع النقل الطرقي بعمالة مكناس

7. حصيلة العمل التشريعي

نظر للدور التشريعي لمجلس النواب، ساهم النائب البرلماني الدكتور عبد الله بووانو في مجموعة من مقترحات و مشاريع القوانين، سواء من حيث المشاركة في الأيام الدراسة حولها في الفريق، أو المساهمة في تعديل أو حذف أو إضافة بعض المواد وكذلك في مناقشتها داخل اللجان أو داخل الجلسات العامة.

أ- بعض مقترحات القوانين قدمها فريق العدالة والتنمية لمجلس النواب:

🔦 إصلاح قطاع النقل الطرقي بعمالة مكناس

🔦 مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المدونة العامة للضرائب

المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة (31) 1427 ديسمبر 2006) والمغير والمتمم بموجب المادة 8 من قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.211 بتاريخ 16 ذي الحجة (27) 1428 ديسمبر 2007).

🔦 مقترح قانون يرمي إلى تعديل وتتميم الظهير الشريف بمثابة

قانون رقم 1.77.340 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر

1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات

والفرجات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا

المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات والفرجات.

🔦 مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المدونة العامة للضرائب

المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة

المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232

بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) والمغير
والمتمم بموجب المادة 8 من قانون المالية رقم 38.07 للسنة
المالية 2008 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.211
بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007)
مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم
1.63.226 بتاريخ 14 ربيع الأول 1383 (5 غشت 1963)
بإحداث المكتب الوطني للكهرباء كما تم تتيمه وتغييره.
مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03
بمثابة مدونة الأسرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم
1.04.22 المؤرخ في 3 فبراير 2004.



ب- مشاريع القوانين التي ناقشها د عبد الله بوانو:

🔗 قانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.

🔗 قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية.2008

🔗 قانون رقم 16.08 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم

1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5)

أغسطس 1963 (بإحداث المكتب الوطني للكهرباء.

🔗 قانون لتنظيم الشركات المدنية المهنية للمحاماة

🔗 قانون رقم 17.08 يغير ويتم بموجبه القانون رقم 78.00

المتعلق بالميثاق الجماعي.

🔗 قانون رقم 36.08 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97

المتعلق بمدونة الانتخابات.

🔗 قانون رقم 37.08 يتعلق بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح

الانتخابية العامة.

🔗 قانون رقم 38.08 يتعلق بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح

الانتخابية للغرف المهنية.

🔗 قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009.

🔗 قانون رقم 45.08 يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية

ومجموعاتها.

🔗 مشروع قانون رقم 52.05 يتعلق بمدونة السير على الطرق.

🔗 مشروع قانون رقم 30.05 يتعلق بالنقل عبر الطرق للبضائع

الخطيرة. (كما وافق عليه مجلس المستشارين

8. التواصل والإعلام

اتخذ النائب عبد الله بووانو مجموعة من التدابير والإجراءات واستعمل مجموعة من الوسائل الإعلامية لتحقيق تواصل مثمر ودائم مع المواطنين وإيصال آرائهم إلى المؤسسة التشريعية وتلقي طلباتهم وتظلماتهم، ومن أهمها :

- مكتب التواصل: الذي تم فتحه بالدائرة، بديور السلام شارع النصر إقامة سمير رقم 25 الشقة 7.

وقد تم تجهيزه بمكتبة تضم أكثر من 4000 كتاب، متخصصة في القانون يستفيد منها الطلبة والباحثون، ويبلغ عددهم يوميا زهاء 30 طالبا. والمكتب مفتوح يوميا من الساعة التاسعة صباحا إلى الواحدة زوالا، ومن الساعة الرابعة إلى الساعة السابعة مساء، ما عدا عشيتي الجمعة والأحد. ويتلقى فيه النائب البرلماني ومساعدوه شكايات المواطنين وتظلماتهم والتواصل معهم ومساعدتهم قدر الإمكان، وذلك كل يوم من الساعة التاسعة إلى العاشرة صباحا، ومن الساعة الثالثة والنصف إلى الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال. ما عدا يومي الأربعاء والسبت صباحا. ويبلغ معدل زيارة المواطنين لمكتب التواصل 7 أفراد في اليوم دون الطلبة .

🔦 مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 المؤرخ في 3 فبراير 2004.

🔦 عقد مجموعة من اللقاءات التواصلية مع المواطنين بمكتب التواصل.

🔦 عقد مجموعة من اللقاءات التواصلية مع الجمعيات ووداديات الأحياء.

🔦 المشاركة في مجموعة من التظاهرات الدولية و الوطنية والمحلية.

🔦 عقد لقاءات مع المختصين للاستشارة ومدارسة بعض القضايا.
🔦 المشاركة في مجموعة من البرامج التلفزيونية والإذاعية
والحوارات الصحفية.

🔦 الإسهام وتأطير مجموعة من الندوات و المنتديات الفكرية
والسياسية.

🔦 إصدار قرص مرن تعريفى بأنشطة النائب داخل البرلمان.

🔦 إصدار مطوية للتعريف بأعمال النائب.

🔦 فتح موقع إلكترونى للتعريف المباشر بأعمال النائب البرلمانى.

www.bouanou.ht.st <http://cf.geocities.com/bcpmeknes>

البريد الإلكتروني: bcpmeknes@menara.ma

أو bwano_abdellah@yahoo.fr

9. الالتزامات المالية الشهرية

في إطار قيم النزاهة والشفافية ووفاء بالالتزامات التي أخذها على عاتقه النائب البرلماني في ميثاق مرشح العدالة والتنمية، نورد الالتزامات المالية الشهرية موزعة حسب المداخل والمصاريف:

- أ - المداخل: الراتب الشهري: 31062.67 درهم.
- ب - المصاريف الشهرية:
- * مصاريف أداء المهمة النيابية: التنقل والإقامة بالرباط... 4000 درهم.
- * الالتزامات الحزبية:
- المساهمة على المستوى المركزي للحزب شهريا: 4200 درهم
- المساهمة على المستوى المحلي للحزب شهريا: 3000 درهم.
- المساهمة في الفريق: 300 درهم شهريا
- * مصاريف المكتب:
- إدارة المكتب: 1500 درهم
- كراء المكتب: 1500
- الهواتف: 2500 معدل درهم
- الأنترنيت: 200 درهم
- الماء و الكهرباء: 300 درهم
- الضيافة معدل 1000 درهم
- النسخ و الطباعة معدل 500 درهم.
- * المساهمات الإجتماعية والجمعوية:
- مساهمات، هبات ، مساعدات متفرقة 1000 درهم.
- المساهمات الجمعوية: 2500 درهم.
- المجموع شهريا : 22500 درهم.

10. المعوقات وإكراهات العمل

هناك مجموعة من العراقيل والإكراهات التي تعيق عمل البرلماني، وقد كنا على وعي ببعضها لأننا نقدر حجم مسؤولية تمثيل الأمة، غير أن ظروف الإشتغال خلقت متاعب وإكراهات أخرى لم تكن متوقعة، ومن جملة هذه الإكراهات:

- 🔦 الموقع في المعارضة وما له من انعكاسات على استجابة الحكومة للمهام البرلمانية.
- 🔦 عدم احترام المدة الدستورية للإجابة عن الأسئلة الكتابية.
- 🔦 العلاقة بين وتيرة الإنتاج التشريعي للحكومة ومسؤوليات الأمانة العامة للحكومة.
- 🔦 طلب تحويل الأسئلة الكتابية إلى ملتمسات.
- 🔦 مصداقية أجوبة القطاعات الحكومية حول الأسئلة الكتابية والشفوية للسادة النواب.
- 🔦 عدم احترام الحكومة الآجال الدستورية للإجابة على أسئلة النواب البرلمانيين.
- 🔦 مصادرة حق النواب في مساءلة الحكومة.
- 🔦 الحصار الإعلامي على أنشطة نواب فريق العدالة والتنمية..
- 🔦 عدم التنسيق بين مختلف نواب المدينة.

11. ملحق للمقالات التي أصدرها النائب الدكتور عبد الله بوانو

المساء العدد : 459 الثلاثاء 11 مارس 2008

العدالة والتنمية يتخوف من الخلفيات السياسية للتقطيع الجديد

أعلن وزير الداخلية شكيب بن موسى أن وزارته ووجهت دورية مرفوقة بدفتر تحملات حول كيفية ملائمة التقسيم الجماعي للمملكة، تتضمن توجيهات للولاة والعمال حول ضرورة التقيد بالمعايير المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بكل جماعة.

الرباط/عبد الحق بلشكر - وأعلن بن موسى، خلال مداخلة له في مجلس النواب أول أمس، أن عملية تحديد النفوذ الترابي للجماعات ستأخذ بعين الاعتبار التكامل بين المجالين القروي والحضري وبين الحواضر وضواحيها، وكذا المناطق العمرانية الجديدة. أما بخصوص المعايير الاقتصادية فإن التقسيم الجماعي سيأخذ بعين الاعتبار توفر المجال الترابي الجماعي على حد أدنى من الإمكانات البشرية والطبيعية والاقتصادية والعمرانية القابلة للاستثمار. كما أعلن الوزير أن التقسيم الجديد سيسعى إلى معالجة بعض الحالات المتعلقة بالجانب السوسولوجي في اتجاه تقوية الهوية الجماعية والإحساس بالانتماء والتمثيلية، كما يمكن للمشروع أخذ الخصائص المشتركة للسكان، المرتبطة بالبعد التاريخي والثقافي والبيئي، بعين الاعتبار. وبخصوص المقاربة التي ستعتمدها الوزارة لملائمة التقسيم الجماعي أعلن بن موسى أن وزارته حرصت على نهج سياسة تشاركية وتساورية بإشراف الولاة والعمال وبمساهمة المنتخبين والفاعلين المحليين باقتراحاتهم وملاحظاتهم، على أساس أن تتم دراسة هذه الاقتراحات على المستوى المركزي وبلورتها في إطار مشروع متكامل قبل عرضه على أنظار لجنة وطنية تضم فعاليات سياسية واقتصادية وخبراء. وبعد ذلك ستتم المصادقة على مشروع التقسيم بواسطة مرسوم وفق التشريع الجاري به العمل. وينتظر الانتهاء من هذه العملية قبل نهاية صيف 2008. وردا على ما تعزم وزارة الداخلية القيام به قال عبد الله بوانو، البرلماني من فريق العدالة والتنمية، إن حزبه يتخوف من أن تكون وراء التقسيم الجديد نوايا تستهدف الضبط السياسي من أجل التحكم في المنتخبين للغرفة الثانية. وقال بوانو لـ«المساء» إن دفتر التحملات الذي وجهته الوزارة للولاة والعمال يعطي انطبعا جيدا، لكن الممارسات السابقة تدل على رغبة الوزارة الوصية في الإكثار من الجماعات القروية بهدف التحكم في الخريطة السياسية. وبالموازاة مع تعديل التقطيع الجماعي أعلن وزير الداخلية أن الوزارة تعمل على صياغة مخطط خماسي 2008-2012، يهدف بالأساس إلى تأهيل الوحدات الإدارية الترابية الموجودة، بالإضافة إلى خلق وحدات إدارية جديدة «وفق معايير دقيقة». كما يهدف هذا المخطط إلى إقرار «القيادة» كوحدة أولية ومنطلقا للتأطير اعتبارا لخصائص القرب التي تميزها. وأكد وزير الداخلية أن المغرب ينقسم إداريا إلى 516 قيادة، و467 ملحقة إدارية، و199 باشوية و258 دائرة. وبالنظر لهذا التقسيم فإن المعدل الوطني لتأطير الساكنة في المجال الحضري يتمثل في ملحقة إدارية واحدة لكل 41 ألف نسمة. أما في الوسط القروي فإن معدل التأطير هو قيادة لكل 24 ألف نسمة.

التجديد الأربعاء 12 مارس 2008

وفد برلماني يزور زاوية ابن صميم للوقوف على تفويت العين

زار وفد من برلماني حزب العدالة والتنمية يوم السبت الماضي 9 فبراير زاوية ابن صميم للاطلاع عن كثب على قضية تفويت ماء عين بن صميم لأحد المستثمرين الفرنسيين. وقد وقف الفريق البرلماني، المكون من الحسن الداودي وعبد القادر اعمارة وعبد الله بوانو وإدريس الصقلي، على مجموعة من المشاكل والقضايا التي تهم الزاوية و استمع إلى معانات وشكاوى الساكنة.

وأشار لحسن الداودي أن هذه الزيارة تندرج في إطار العمل العادي لفريق البرلماني للحزب، قائلا "إننا نسعى إلى نصرمة المظلومين ونصرة الضعفاء وهؤلاء من هذه الشريحة". وأبرز نفس المتحدث أن ما وقع من هجوم على هذه القرية لينتزعوا منها رزقها المتمثلة في ماء العين، "له أثر سلبي على السكان وعلى دخلهم"، مضيفا بأن هناك "صناعة للفقر" بهذه القرية. و أكد لـ "التجديد" بأن حزبه سيبدل كل جهده لإرجاع الحق إلى ذويه.

وخلال لقاء الوفد البرلماني مع مجموعة من المواطنين داخل القرية بخصوص تفويت ماء العين، كرر مولاي ادريس خيلي رئيس جمعية شرفاء بن صميم رفض الساكنة للمشروع، وشكك في الأرقام المتداولة في وسائل الإعلام حول صبيب العين، وأضاف المتحدث ذاته بأن العين لا تكفي لسقي جميع الأراضي الفلاحية للمنطقة، حيث يعتمد الفلاحون إلى التناوب في عملية الري من جهته ذكر عبد الرحمان الغاشي، وهو أحد المتابعين قضائياً على خلفية الأحداث الأخيرة، بأن ماء العين هو المصدر الوحيد لعيش السكان، وأن 70 إلى 80 % من السكان الناشطين يعتمدون في معيشتهم على الفلاحة. وطالب سكان الزاوية برلمانيي الحزب بالوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة على حد تعبير أحدهم، خاصة المحاكمة التي ستجري يوم 18 فبراير بالمحكمة الابتدائية بمكناس، وكانت المرأة حاضرة بدورها في هذه القضية فقد قالت زهور إحدى نساء القرية "إن الماء غير كاف الآن لحاجية المواطنين، فكيف سيكون الحال في فصل الصيف". من جهة أخرى، أشار محمد الفاطمي الكاتب الإقليمي لحزب العدالة والتنمية بإقليم إفران إلى أن هذه الزيارة "تأتي استجابة لدعوة الكتابة الإقليمية لتقديم الدعم لحل قضايا السكان، وفي إطار سياسة القرب التي ينتهجها الحزب عموماً للانفتاح على شرائح المجتمع..."

أحمد الأنصاري

13/2/2008

التجديد 2008/02/19

لا جديد في التقطيع الانتخابي

من المتوقع أن ترفع السلطات الترابية من ولايات وعمالات وأقاليم، إلى المصالح المركزية لوزارة الداخلية، المقترحات المحلية المتعلقة بالتقسيم الجماعي وذلك في غضون الأيام القليلة المقبلة. وفي هذا الإطار أكد عبد الله بوانو منسق اللجنة المركزية لتتبع التقسيم الجماعي بحزب العدالة والتنمية في تصريح لـ "التجديد" "أن المشاورات التي كانت على المستوى المحلي لم تعكس جوهر مذكرة وزارة الداخلية، بل تم تغييبها وتغييب الهيئات السياسية أثناء المشاورات، واقتصر الحضور على رؤساء الجماعات المحلية، مما أفقد المشاورات الخيط الناظم، وحضرت فيها الحسابات الضيقة".

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في وقت سابق عزمها اعتماد تعديلات في التقسيم الجماعي لتدارك اختلالات تقسيم 1992 وفي هذا الإطار يقول بوانو " أن مقصد استدراك أخطاء التقسيم الجماعي السابق، لم يعكس في المشاورات المحلية، بل هناك بعض العمالات والأقاليم لم تكلف نفسها عناء البحث والتقييم من أجل تقسيم جماعي يستحضر حاجيات وتطلعات ساكنة الجماعات" وأكد بوانو أنه " بناء على المعطيات التي توصلنا بها من مختلف العمالات والأقاليم، تفيد مع الأسف حضور منطق ترضية الأعيان ورؤساء الجماعات المحلية، وكذا تحكم هاجس الضبط الانتخابي والتحكم في نتائج الانتخابات المحلية المقبلة لسنة 2009".

تجدر الإشارة إلى أن ملف التقسيم الجماعي، وهو احد عناصر اشتغال وزارة الداخلية في إطار التحضير للانتخابات المحلية، 2009 إضافة إلى ملفات إعداد الهيئة الناخبة وأسلوب الاقتراع، وكذا تعديل الميثاق الجماعي، والتي من المنتظر أن يبدأ الاشتغال عليها في الأسابيع المقبلة .

عبد الحفيظ اليونسي

19/2/2008

التجديد 2008/03/04

" بوانو" يصف مشاورات الداخلية حول التقطيع الانتخابي شكلية و"مجاهد" يعتبرها انتقائية

دخلت عملية المشاورات التي تجريها وزارة الداخلية حول التقطيع الجماعي مراحلها الأخيرة، دون إشراك الهيئات السياسية .

وقال محمد مجاهد أمين عام حزب اليسار الاشتراكي الموحد أن المعطيات التي توصل إليها حزب من مختلف الفروع أوضحت أن المشاورات كانت انتقائية، عكس الاتفاقية التي كانت مع وزير الداخلية الذي صرح بأن المشاورات ستشمل جميع الأحزاب. وفي إطار الوصول إلى تقطيع انتخابي جيد، صرح المصدر ذاته بضرورة اعتماد آراء الفاعلين السياسيين، وكل العوامل التي تأخذ بعين الاعتبار كل ما يرتبط بالمواطن .

من جهته أكد عبد الله بوانو منسق اللجنة المركزية لمتبع التقسيم الجماعي بحزب العدالة والتنمية أنه لم يتم استدعاء الهيئات السياسية في أي إقليم ما عدا بعض الجماعات الذي عرفت اختيار بعض الهيئات على المقاس، علاوة على عدم أخذ بعين الاعتبار آراء الفاعلين الجمعيين. ورغم أن مذكرة وزارة الداخلية تنص على ضرورة الدخول في مشاورات مع الهيئات السياسية، إلا أن غياب هذه الإجراءات يدل على أن ما يجري على أرض الواقع مختلف تماما على توصيات وزارة الداخلية حسب بوانو، الذي أضاف أنه من خلال تتبع مراحل العملية برمتها يتضح أنها بقيت شكلية ودون خيط ناظم على المستوى الوطني. وتروم هذه الطريقة المعتمدة محاولة ضبط الخريطة السياسية من خلال العدد الكبير من الجماعات، كما وقع خلال التقطيع الانتخابي لسنة 1992 خصوصا إذا أضفنا نمط الاقتراع والعملية الانتخابية. وأضاف المصدر ذاته بأن المشاورات في بعض المناطق كانت على عدة مستويات، مستوى تعد فيه لجنة تقنية بالعمالة هذا المشروع وتخبّر رؤساء الجماعات دون مشاورات، ومستوى آخر تطرح اللجنة المعنية المقترح للنقاش.

ويمكن للجنة المركزية أن تتدارك الوضعية فيما يتعلق باقتراحات الهيئات السياسية، وذلك قبل انتهاء المشاورات في غضون الأيام القليلة القادمة على المستوى المحلي، والتي ستعقبها أخرى على المستوى الوطني، ليتم في الأخير تقديم المرسوم منتصف ماي أو يونيو حسب المعطيات التي أدلت بها وزارة الداخلية.

خالد مجدوب

4/3/2008



لقاء دراسي للفريق حول التقطيع الجماعي :

يجب تجاوز مرحلة المراسيم التنظيمية إلى التقنين



نظمت شعبة الداخلية التابعة لفريق العدالة والتنمية لقاء دراسيا حول التقطيع الجماعي، وعن الهدف من هذا اللقاء أشار عبد الله بوانو نائب عن الفريق إلى أن هذا اللقاء الدراسي جاء في إطار سلسلة لقاءات تم عقدها لمداولة التقسيم الجماعي والتقسيم الإداري، وذلك استعدادا لما أعربت عنه وزارة الداخلية من رغبتها في أن التقطيع الجماعي سيكون محل تشاور بين الوزارة والمنتخبين والفاعلين الاجتماعيين، بحيث أصدرت مذكرة في الموضوع إلى الولاية والعمال من أجل فتح النقاش حول التقسيم الجماعي وتوسيع التشاور حول هذا المشروع .

ومما لا شك فيه أن التقطيع الجماعي له ارتباط بالخريطة السياسية والتنموية للبلاد، وبالديمقراطية المحلية واللامركزية، ولذلك فالاهتمام به من صميم عمل الفريق ومن أولوياته. خاصة وأن المغرب قد انخرط في إطار قضية الحكم الذاتي في الصحراء المغربية وهذا من شأنه أن يعزز خيار الجهوية الموسعة والحكومة المحلية، فإذا كانت الأمم المتحدة قد وصفت مقترح الحكم الذاتي بالجديدة والمصادقية فنفس الصفات يجب أن يتصف بها مشروع التقطيع الجماعي.

من هذا المنطلق وبعد أن مر حوالي شهر من انطلاق النقاش حول هذا التقسيم فإن فريق العدالة والتنمية وحسب ما أكد عبد الله بوانو يسجل غياب خطة موحدة لتزليل هذا التشاور بين العمال والولاية في سائر الأقاليم، بحيث هناك من الولاية والعمال من أشرك بشكل فعلي المنتخبين والفاعلين الاجتماعيين في المشاورات من خلال لقاءات موسعة بعد ذلك ستأخذ اللجنة التقنية بالملاحظات المقدمة. لترفع إلى الهيئات المركزية لوزارة الداخلية. وهناك من شكل لجنة تقنية ستعمل على عرض ما توصلت إليه على المنتخبين.

وقد سجل النائب عبد الله بوانو نقصا في الجدوية المطلوبة في التعاطي مع هذا الملف، على اعتبار أنه ملف حساس وملف سياسي بامتياز ملف سيرهن مستقبل المغرب، لذلك لا بد من وقفة لتصحيح المسار. إذ لا يعقل أن نتجاهل نتائج السابغ من شتتير الماضي التي ساءلت كل الفاعلين السياسيين بمن فيه الدولة وأن يتم الاستمرار في الاختلالات التي صاحبت التقطيع الجماعي لسنة 2002 ، وللأسف الشديد فإن تزييل التقطيع الجماعي لسنة 2002 كان غير موضوعي وفريق العدالة والتنمية يعقد هذا اللقاء الدراسي ليتدارس سبل تدارك هذه الاختلالات . وسيعمل على تنظيم خطوات أخرى في هذا الشأن حيث سيطالب بعقد لجنة الداخلية بمجلس النواب لتوسيع النقاش في الموضوع. وسيعد مذكرة في الموضوع يضمنها كل مقترحاته في ما يخص تصوره للتقطيع الانتخابي. مطالبا بإتمام مرحلة المراسيم التنظيمية التي كانت تنظم التقطيع الجماعي إلى العمل على إصدار قانون لأن هذا الأمر شأن سياسي يهم الجميع ولا يجب أن تحكمه هواجس غير ديموقراطية .

18/01/2008

انطلاق التشاور حول التقطيع الجماعي

العدالة والتنمية تحذر من الإقصاء وتطالب بتقنين التقطيع



ثمن النائب عبد الله بوانو عملية الإشراف والتشاور التي أعلنت عنها وزارة الداخلية من خلال المذكرة التي أرسلتها إلى الأقاليم والعمالات، وذكر بإعلان الوزير أن هذا التشاور سيتم محليا ومركزيا.

وسجل النائب البرلماني في معرض تعقيبه على وزير الداخلية بخصوص جوابه عن سؤال حول التقطيع الجماعي أن هذا المسلسل التشاوري الذي أطلقتته الوزارة لا يوجد له أي اثر على أرض الواقع بحيث إن جل العمالات والأقاليم المغربية لم تعرف عملية الإشراف للمنتخبين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين يضيف النائب خاصة بعد مرور 48 يوما على إصدار المذكرة، الأمر الذي اعتبره عبد الله بوانو عن فريق العدالة والتنمية إقصاء للأطراف الفاعلة. كما ذكر النائب بأهمية التقطيع الجماعي من حيث علاقته بالتنمية والتقدم والاستقرار السياسي والديمقراطية المحلية، لذلك لا سبيل لتزليل شعار اللامركزية واللامركزية وعدم تكرار إخفاقات السابغ من شتتير الماضي إلا بالقطع مع الزبونية والإقصاء والتخلي عن منطق الإرضاءات وسياسة توزيع الغنائم، كما شدد النائب البرلماني على أن عددا كبيرا من الجماعات تم خلقها دون أن تتوفر على شروط الحياة والاستمرارية فقط لترضية مجموعة من الشخصيات وصلت إلى حد التقطيع لمساحة من البحر لتكوين جماعة بحرية.

كما أكد على ضرورة الانتقال من الضبط السياسي والوصاية والتحكم في الخريطة السياسية قبلها بكل ما تجمله من فساد انتخابي إلى إرساء الديمقراطية المحلية. ودعا عبد الله بوانو إلى أن يعتمد التقطيع على معايير موضوعية وعادلة وشفافة حتى يكون المغرب في مستوى التحديات المطروحة عليه وذلك بخلق مدن وجماعات قوية تنافسية لها بعد وظيفي وأقطاب للتنمية .

كما أكد النائب البرلماني على أن يكون التقطيع شاملا على المستوى الإداري والتراحي والجماعي إقليميا وجهويا، وطالب بأن تتقدم الحكومة بهذا التقطيع على شكل قانون لعرضه على أنظار البرلمان من أجل أن يقول كلمته فيه بالموضوعية والمسؤولية اللازمة من أجل إكساب هذا التقطيع الجدلية والمصادقية.

وأمام تجارب الفرق البرلمانية مع سؤال التقطيع الجماعي بحيث انه بعد عرض السؤال من طرف فريق العدالة والتنمية بادرت بقية الفرق البرلمانية إلى وضع سؤال آني في الموضوع، طالب النائب عبد الله بوانو بانعقاد لجنة الداخلية والبنيات الأساسية ليتمكن النواب من التدقيق في عدة معطيات ومطالب.

بدعوة من نواب الفريق حول الاعتقالات الأخيرة



وزير الداخلية يلتقي بلجنة الداخلية والبنيات الأساسية بمجلس النواب



اسيعقد وزير الداخلية شكيب بنموسى لقاء بلجنة الداخلية و البنيات الأساسية، حول الاعتقالات الأخيرة يوم الجمعة 29 فبراير 2008 م على الساعة الرابعة مساء بالقاعة المغربية بمجلس النواب، ويأتي هذا اللقاء استجابة لطلب تقدم به نواب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب.

واعتبر النائب البرلماني عبد الله بوانو منسق شعبة الداخلية بفريق حزب العدالة والتنمية بأن الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع جاءت بسبب الغيب التام الذي تنهجه الحكومة تجاه نواب الأمة"، مؤكدا على ضرورة اطلاع النواب البرلمانيين على مجريات الأمور وحيثيات الأحداث التي عرفتها البلاد مؤخرا" وأوضح بوانو بأن لممثلي الشعب وجهة نظر ورأي في الموضوع"، وأشار النائب البرلماني وعضو لجنة الداخلية والبنيات الأساسية عبد الله بوو انو إلى أن عقد مثل هذه اللقاءات مسألة أساسية، وعاب على الحكومة أن تترك السادة البرلمانيين يستقون المعلومات من وسائل الإعلام كساتر المواطنين .

حسن الهيشمي

في إطار الزيارة الميدانية لفريق العدالة والتنمية لمنطقة أنفكو

"بوغابة" الذي يتواطأ مع الكبار ويسلط عصى العقوبة على ضعاف المواطنين

عبد العزيز أفتاتي: سكان أنفكو يعيشون عصر ما قبل ظهور السيارات

قام وفد من فريق العدالة والتنمية بزيارة ميدانية إلى منطقة "أنفكو" والقرى المجاورة لها، وفي تعليق له على الزيارة أكد النائب البرلماني عبد العزيز أفتاتي أن المنطقة تعيش عزلة قاتلة، وأن المنطقة خالية من أي رمز من رموز الدولة باستثناء "بوغابة" الذي يتواطأ مع الكبار ويسلط عصى العقوبة على ضعاف المواطنين عندما يلجئون إلى قطع بعض الأشجار للتدفئة" وتساؤل في ذات السياق عن أموال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قائلا: "إننا لم نعاين لها أي أثر على مستوى واقع الناس بالمنطقة حيث لم نجد أي طريق معبدة ولا مياه معالجة رغم وفرة الجاري المائية بالمنطقة، وحتى بعض الدواير التي تم ربطها بالكهرباء تم ربطها بتكلفة المدينة مما دفع العديد من السكان الذين لا طاقة لهم بتكاليف الربط إلى الاستمرار في حالة الحرمان من هذه الخدمة".

ودعا عبد العزيز أفتاتي إلى: "محاسبة كل المسؤولين الذين تعاقبوا على عدم تبليغ مطالب سكان المنطقة وبنبغي مسائلة المسؤولين على المستوى المركزي إن كانوا قد أبلغوا بحالة هؤلاء وظلوا يتفرجون على مواطنين من هذا الوطن يعيشون الأوضاع المزرية كما عيناها في هذه المنطقة التي تعيش عصر ما قبل السيارة " الكضرون".

هذا ويذكر أن وفدا رسميا برئاسة عامل عمالة خنيفرة قام في نفس اليوم وتزامنا مع زيارة وفد العدالة والتنمية بزيارة المنطقة في عملية وصفها نواب العدالة والتنمية بالنسابق مع الفريق، وتمنى هذا الأخير أن تكون زيارة العامل زيارة حقيقية وليست زيارة استباقية كرد فعل على زيارة فريق العدالة والتنمية، وتضمن الوفد الرسمي حوالي 15 سيارة ذات الدفع الرباعي، وقد قام الوفد الرسمي بالمرور على نفس المناطق التي زارها فريق العدالة والتنمية وسألوا السكان هناك عن فحوى الزيارة التي قام بها فريق العدالة والتنمية.

كما سجل وفد العدالة والتنمية الذي زار المنطقة يومي السبت والأحد الماضي، مستوى تردي الأوضاع المعيشية التي يعيشها سكان المنطقة، والذي تجلّى في غياب الخدمات الطبية من أي مستوى باستثناء سيارة إسعاف تابعة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، كما تعرف الخدمات التعليمية تقطعات مستمرة بسبب غياب الطريق المشجعة على التنقل وكذا الظروف الطبيعية القاسية والتي تمنع رجال التعليم والتلاميذ على السواء من الاستمرار في الحضور بالمؤسسات التعليمية.

كما سجل الفريق غياب أي تغطية إعلامية بحيث لا تلتقط أمواج الإذاعة والتلفزة الوطنية، وغياب أي تأطير ديني للمنطقة بحيث أن مساجد المنطقة تعيش حالة من الإهمال.

وقد شملت الزيارة قرية "أنفكو"، قرية "آيت مزوك" وقرية "أغدي"، و"ترغيست" و"أغدو"، و"تعدوين"، وقرية "أكديم"، ثم جماعة "سيدي عيسى أويوسف" وغيرها من المناطق المتواجدة بقيادة تونفيت.

وفي العدد المقبل من جريدة العدالة والتنمية سنعمل على نشر تفاصيل الزيارة.

محفوظ آيت صالح

المساء العدد 629 الخميس 25 سبتمبر 2008

وزارة الداخلية تفرض قراراتها على الحكومة والمعارضة
مصطفى الفن

رفضت مختلف الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية، اقتراح وزارة الداخلية المتعلق بكيفية انتخاب رئيس الجماعة، وهو الاقتراح الذي يقضي بانتخاب الرئيس في دورتين بالأغلبية المطلقة، وإذا لم ينتخب المرشح في هاتين الدورتين بالأغلبية المطلقة أعيدت عملية التصويت في دورة ثالثة بالأغلبية النسبية.

اقتراح وزارة الداخلية ووجه بانتقادات حادة من طرف ممثلي الأحزاب في لجنة الداخلية بالبرلمان، واعتبره البعض إجراء يكرس الوضع المتردي في تدبير الشأن المحلي. وفي هذا السياق، يقول محمد محب، عن الاتحاد الاشتراكي، إن التعديل الذي تقدمت به وزارة الداخلية لن تكون له أي انعكاسات إيجابية على مستوى محاربة بؤر الفساد في التسيير الجماعي بقدر ما سيفتح الباب على مصراعيه أمام الأعيان ومحترفي شراء الذمم في تشكيل المجالس، وفق إرادتهم، بغض النظر عن نسبة الأصوات التي حصلوا عليها. ويضيف محب، في تصريح لـ«المساء»، أن الاتحاد يقترح تصورا متكاملًا لعملية انتخاب الرئيس ونوابه، تنطلق أولاً بنمط الاقتراع، حيث إن المطلوب في المدن الكبرى التي تتوفر على نظام المقاطعات هو أن يتم فصل عملية انتخاب مجالس المقاطعات عن عملية انتخاب مجلس المدينة. فحزب الاتحاد، حسب محب، يقترح أن يتم اعتماد الاقتراح الأحادي الفردي في انتخاب مجالس المقاطعات باعتبار خدمات القرب التي تقدمها هذه المجالس. أما مجالس المدن، فيرى محب أن عملية انتخابها ينبغي أن تتم من طرف السكان مباشرة، بحيث تصبح مدينة، كالدار البيضاء مثلاً، دائرة نيابية واحدة، على أن ينتخب مجلس المدينة الرئيس ونوابه فيما بعد بألية تضمن أغلبية منسجمة وأقليات تتوفر على نسبة من الأصوات تكون هي الأخرى ممثلة بمكتب في المجلس.

أما عبد الله بوانو، عضو لجنة الداخلية بالبرلمان عن حزب العدالة والتنمية، فيقترح أن يكون انتخاب رئيس الجماعة من الحزب الذي حصل على المرتبة الأولى في الانتخابات أو حتى من الأحزاب الثلاثة الأولى احتراماً للمنهجية الديمقراطية، مضيفاً، في تصريح لـ«المساء»، أن اقتراح وزارة الداخلية في انتخاب الرئيس ومجمل التعديلات التي تقدمت بها في الميثاق الجماعي هي مجرد اقتراحات شكلية لن تغير من واقع الفساد المستشري في التدبير المحلي. وقال بوانو إن الهاجس الذي تحكم في هذه التعديلات هو رغبة الداخلية في تفادي أي مفاجأة في الانتخابات القادمة من طرف ليس فقط العدالة والتنمية وإنما من طرف أي هيئة سياسية أخرى.

وزارة الداخلية تتمسك بانتخاب رؤساء الجماعات بالكيفية المعمول بها الآن مخافة صعود رؤساء جماعات أقوى يستطيعون أن يدافعوا عن صلاحياتهم في وجه ممثلي وزارة الداخلية في العمالات والأقاليم، ولهذا، يقول مصدر مطلع، تسعى الداخلية إلى جعل رئيس الجماعة رهينة في يد الأغلبية الهشة وسط المجلس، ومهدداً بالسقوط من الرئاسة عندما يغضب العامل أو الوالي أو عندما يرفض الخضوع لابتزاز زملائه أعضاء المجلس هذا في حالة ما إذا كان يسعى إلى الصالح العام وفق القانون.

العدد : 459 الثلاثاء 11 مارس 2008

وزير الداخلية يعلن إعادة التقطيع الجماعي لانتخابات 2009

العدالة والتنمية يتخوف من الخلفيات السياسية للتقطيع الجديد

أعلن وزير الداخلية شكيب بن موسى أن وزارته وجهت دورية مرفوقة بدفتر تحملات حول كيفية ملائمة التقسيم الجماعي للمملكة، تتضمن توجيهات للولاة والعمال حول ضرورة التقيد بالمعايير المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بكل جماعة.

الرباط/عبد الحق بلشكر - وأعلن بن موسى، خلال مداخلة له في مجلس النواب أول أمس، أن عملية تحديد النفوذ الترابي للجماعات ستأخذ بعين الاعتبار التكامل بين المجالين القروي والحضري وبين الحواضر وضواحيها، وكذا المناطق العمرانية الجديدة. أما بخصوص المعايير الاقتصادية فإن التقسيم الجماعي سيأخذ بعين الاعتبار توفر المجال الترابي الجماعي على حد أدنى من الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية والعمرانية القابلة للاستثمار. كما أعلن الوزير أن التقسيم الجديد سيسعى إلى معالجة بعض الحالات المتعلقة بالجانب السوسولوجي في اتجاه تقوية الهوية الجماعية والإحساس بالانتماء والتمثيلية، كما يمكن للمشروع أخذ الخصائص المشتركة للسكان، المرتبطة بالبعد التاريخي والثقافي والبيئي، بعين الاعتبار. وبخصوص المقاربة التي ستعتمدها الوزارة لملائمة التقسيم الجماعي أعلن بن موسى أن وزارته حرصت على نهج سياسة تشاركية وتشاورية بإشراف الولاة والعمال وبمساهمة المنتخبين والفاعلين المحليين باقتراحاتهم وملاحظاتهم، على أساس أن تتم دراسة هذه الاقتراحات على المستوى المركزي وبلورتها في إطار مشروع متكامل قبل عرضه على أنظار لجنة وطنية تضم فعاليات سياسية واقتصادية وخبراء. وبعد ذلك ستتم المصادقة على مشروع التقسيم بواسطة مرسوم وفق التشريع الجاري به العمل. وينتظر الانتهاء من هذه العملية قبل نهاية صيف 2008. وردا على ما تعتزم وزارة الداخلية القيام به قال عبد الله بوانو، البرلماني من فريق العدالة والتنمية، إن حزبه يتخوف من أن تكون وراء التقسيم الجديد نوايا تستهدف الضبط السياسي من أجل التحكم في المنتخبين للفرقة الثانية. وقال بوانو لـ«المساء» إن دفتر التحملات الذي وجهته الوزارة للولاة والعمال يعطي انطباعا جيدا، لكن الممارسات السابقة تدل على رغبة الوزارة الوصية في الإكثار من الجماعات القروية بهدف التحكم في الخريطة السياسية. وبالموازاة مع تعديل التقطيع الجماعي أعلن وزير الداخلية أن الوزارة تعمل على صياغة مخطط خماسي 2008-2012، يهدف بالأساس إلى تأهيل الوحدات الإدارية الترابية الموجودة، بالإضافة إلى خلق وحدات إدارية جديدة «وفق معايير دقيقة». كما يهدف هذا المخطط إلى إقرار «القيادة» كوحدة أولية ومنطلقا للتأطير اعتبارا لخصائص القرب التي تميزها. وأكد وزير الداخلية أن المغرب ينقسم إداريا إلى 516 قيادة، و467 ملحقة إدارية، و199 باشوية و258 دائرة. وبالنظر لهذا التقسيم فإن المعدل الوطني لتأطير الساكنة في المجال الحضري يتمثل في ملحقة إدارية واحدة لكل 41 ألف نسمة. أما في الوسط القروي فإن معدل التأطير هو قيادة لكل 24 ألف نسمة.

تفاعلات مهرجان تدوق الخمور بمكناس

وزير الداخلية يعتبر النشاط تجاريا ويقر بعدم الترخيص له

عبد الله بوانو: إذا لم تقم الدولة بدورها فإن الشعب مستعد للدفاع عن هويته وعقيدته.



ثمن عبد الله بوانو، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية ما اعتبره توجها للسيد وزير الداخلية نحو منع مثل هذه التظاهرات. كما حمل السلطات المحلية والمركزية كامل المسؤولية في الإذن لهذا النشاط على اعتبار أن عدم المنع هو بمثابة ترخيص فضلا عن اعترافات الجهة المنظمة.

كما حمل عبد الله بوانو النيابة العامة المسؤولية في عدم الأمر بالتحقيق في النشاط على اعتبار أنه نشاط يتعلق بحرق للقانون. كما اعتبر النائب البرلماني أن هذا النشاط البشع تم في حرق سافر لمقتضيات شرعنا الحنيف ودستور المملكة الذي ينص على إسلامية الدولة، والقانون الجنائي والمرسوم الملكي وقرار مدير الديوان الملكي التي تجرم بيع الخمور والسكر العلني والإشهار المخل بالأداب والأخلاق. وأضاف أن فرنسا التي نظمت النشاط بمساهمة قنصلها بمدينة مكناس تحتوي منظومتها القانونية على قانون "دستين" الذي تم سنه عام 1993 الذي يمنع إشهار الخمور وبيعها في محلات معينة وللأطفال.

وذكر عبد الله بووانو في معرض تعقيبه على جواب وزير الداخلية بخصوص سؤال تقدم به فريق العدالة والتنمية حول ما سمي " مهرجان تذوق الخمور"، أن المغفور له محمد الخامس منعه، وتساءل عن له المصلحة في إحيائه في عهد حفيده أمير المؤمنين محمد السادس؟ هذا وقد أورد السيد وزير الداخلية في جوابه الذي تقدم به فريق العدالة والتنمية أن التظاهرة تمت تحت شعار "حفل الكروم"، بمبادرة من القنصلية العامة لفرنسا بفاس وجمعية منتجي العنب بالمغرب والمجلس الجهوي للسياحة، وأقر السيد شكيب بن موسى أن النشاط تم بدون أي ترخيص من السلطات المحلية.

كما اعتبر عبد الله بووانو حفل تذوق الخمور عملا شنيعا وتطبيعا مع المنكر وإشهار للمحرمات، ومن تم استفزاز لمشاعر المسلمين ومعتقداتهم، كما حذر في حالة عدم قيام الدولة بدورها في إيقافه ومحاسبة مرتكبيه، فإن الشعب والمجتمع على أتم الاستعداد للدفاع عن هويته وعقيدته. كما اعتبر النائب البرلماني عبد الله بووانو النشاط عملا إجراميا في حق الشعب المغربي وساكنة ومواطني مكناس الأبرياء لما نتسبب فيه الخمر وما تخلفه أم الحباث من مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعطوبين والمصابين بسبب السكر في حوادث السير، ولما نتسبب فيه من الآفات الاجتماعية كالعنف ضد المرأة والطلاق والإجرام عموما.

كما أكد عبد الله بووانو: "أن مكناس وساكنتها التي تعيش الفقر والتهميش والبطالة والتستر والتواطؤ مع " الكرابة " مدينة في حاجة إلى تذوق الكرامة والشغل والعيش الكريم وفي حاجة إلى العناية الحقيقية بمشاكلها وفي حاجة إلى التنمية والاستثمار والدعم لمشاريعها. وإذا ما كانت ضرورة للتذوق للمواد الطبيعية الحلال فمكناس الزيتون يدعوكم إلى حفل تذوق زيت الزيتون والذي نرجو أن يلقي الدعم من الحكومة والسلطات".

وذكر في ختام تعقيبه بقوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون".

تدخل في إطار المادة 66

في إطار المادة 66 عرفت مدينة "مكناس" خاصة كلية الحقوق أحداثا مؤلمة جراء التدخل الأمني العنيف اتجاه الطلبة في أول يوم لاجتياز الامتحانات بنفس الكلية وهو يوم 13 يونيو 2008.

إن التدخلات العنيفة في عهد هذه الحكومة في كل من "الرباط" و"صفرو" و"مراكش" و"إيفني" وأخيرا "مكناس" تنبئ عن أزمة حقيقية في التعاطي مع المطالب الاجتماعية والفقوية من حيث انتهاج سياسة العنف والقمع والعصا والتدخلات البشعة لرجال الأمن عوض سلوك ومنهج الحوار والإقناع، يوم 13 يونيو 2008 وابتداء من الساعة السابعة صباحا تمت عسكرية الساحات الداخلية لكلية الحقوق وتطويقها خارجيا بجميع أنواع الأمن السرية والعلنية، التدخل السريع والقوات المساعدة وتم ضرب العشرات من الطلبة والطالبات بكل قسوة وقوة، ومما يؤسف له أكثر هو الحضور المكثف لجميع أنواع المسؤولين بل وتدخل مباشر من طرف مسؤولين كبار في الإدارة الترابية والأمن في مباشرة هذا العنف على الطلبة بالصفع والركل فضلا عن اعتقال العشرات من الطلبة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقبل مواجهة احتجاجات الطلبة اتجاه الاختلالات التي يعرفها تنزيل الإصلاح الجامعي بالعنف والقمع، لا يمكن أن نقبل عسكرية الجامعة واحتلالها من طرف البوليس وأجهزة الأمن والداخلية في أعلى مستوياتها وتحويل فضاء الجامعة المتسم بالفكر والحوار والثقافة إلى معسكر معتقل.

لا يمكن أن نقبل هذا السلوك العنيف والقمع في معالجة المطالب الاجتماعية والفقوية لأنه من شأن هذا التدخل العنيف وهذا القمع أن يؤجج الوضع وأن يحوله عن مساره وأظن أن بلادنا في غنى عن مثل هذه السلوكات.